جاز ان يكون له فصل يقومه بجواز تركبه من امرين متساويين
و يميزانه عن مشاركاته في الوجود وقد امتنع القدماء
عن ذلك بناء على ان كل ماهية لها فصل لا بد ان يكون
لها جنس وقد سلف ذلك يجب ان يكون له اي للجنس
العالي فصل يقسمه لوجوب ان يكون تحته انواع و فصول
الانواع بالقياس الى الجنس مقسمات والنوع السافل يجب
ان يكون له فصل مقوم و يمتنع ان يكون له فصل مقسم
اما الاول فلوجوب ان يكون فوقه جنس وما الجنس لا بد
لان يكون له فصل يميزه عن مشاركاته في ذلك الجنس واما الثاني
فلامتناع ان يكون تحته انواع والا لم يكن سافلا والمتوسطات
سواء كانت انواعا او اجناسا يجب ان يكون لها فصول
مقومات لان فوقها اجناسا و فصولا مقسمات لان تحتها
انواعا و كل فصل يقوم النوع العالي او الجنس العالي فهو يقوم
السافل لان العالي مقوم للسافل ومقوم المقوم مقوم
من غير عكس كلي اي ليس كل مقوم للسافل فهو مقوم للعالي

وقد امتنع القدماء

لان

لان قد ثبت ان جميع مقومات العالي مقومات للسافل
فلو كان جميع مقومات السافل مقومات العالي لم يكن بين العالي
والسافل فرق وانما قال من غير عكس كلي لان بعض مقوم
السافل مقوم للعالي وهو مقوم العالي وكل فصل يقسم
الجنس السافل فهو مقسم للعالي فيكون العالي حاصلا لان معنى
تقسيم السافل تحصيله في نوع وكلما يحصل السافل يحصل
العالي فيكون العالي حاصلا ايضا في ذلك النوع وهو
معنى تقسيمه للعالي ولا ينعكس كليا اي ليس كل مقسم للعالي بمقسم
للسافل لان السافل مقسم للعالي وهو لا يقسم السافل
بل يقومه ولا ينعكس جزئيا فان بعض مقسم العالي
مقسم للسافل وهو مقسم السافل قال الفصل الرابع
في التعريفات اقول قد سلف لك ان نظر المنطقي اما
في القول الشارح او في الحجة ولكل منهما مقدمات يتوقف
معرفتها عليها ولما وقع الفراغ من بيان مقدمات القول
الشارح فالمعرف ما يستلزم تصوره تصور الشيء

Copyright © King Saud University